

Distr.: General
25 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والسبعون
البند 99 من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة 20 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه ورقة موقف بشأن تقويض الولايات المتحدة نظام تحديد الأسلحة ونزع
السلاح وعدم الانتشار (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 99 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 20 نيسان/أبريل 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

ورقة موقف

بشأن تقويض الولايات المتحدة نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار

تكرس الولايات المتحدة قواها لتحقيق تفوق عسكري استراتيجي كاسح سعيًا منها للهيمنة على العالم. ومن هذا المنطلق، تعمل واشنطن، بدعم من حلفائها، على تقويض وتدمير ركائز هيكل الأمن الدولي، بما في ذلك العناصر الأساسية لنظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الذي تعتبره عائقًا، وما تسعى إليه هو استبداله بنظام قائم على قواعد. ويرد أدناه سرد للخطوات التي اتخذتها في هذا المنحى.

الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية

شكلت المعاهدة المفتوحة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إحدى أهم ركائز نظام الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في الفترة من 26 أيار/مايو 1972 إلى 13 حزيران/يونيه 2002. وتعمل الولايات المتحدة باستمرار، منذ الإعلان عن برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عام 1983، على تفكيك هذا الاتفاق الأساسي.

وفي 26 أيلول/سبتمبر 1997، وقّعت مجموعة من الاتفاقات في نيويورك للتمييز بين المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وفي عام 2000، صدق مجلس الدوما على تلك الاتفاقات وعلى معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي وقعت في عام 1993. غير أن الولايات المتحدة رفضت التصديق على تلك المعاهدة كجزء من حزمة واحدة تضم بروتوكول عام 1997 الملحق بالمعاهدة والمعاهدات الموقعة في نيويورك بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وبذلك انفضت هذه الاتفاقات.

ودأبت روسيا على الدعوة إلى الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وفي ظل عدم استجابة الولايات المتحدة، أثرت هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد صوتت الجمعية في دوراتها الرابعة والخمسين والخمسة والستين والجمعية المعقودة من عام 1999 إلى عام 2001 بأغلبية ساحقة لصالح اعتماد قرارات تدعم الحفاظ على المعاهدة والامتناع لها. لكن الولايات المتحدة تجاهلت رأي المجتمع الدولي تمامًا.

وعندما أعلن الرئيس جورج بوش الابن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، برر هذه الخطوة قائلاً إن "المعاهدة تمنعنا من تطوير منظومات دفاعية فعالة" في وجه "الدول المارقة". وفي المقابل، ادعت الولايات المتحدة أنه لا يوجد أي خطر يهدد الاستقرار الاستراتيجي، حيث رأى جورج بوش الابن إن "العداء [بين روسيا والولايات المتحدة] الذي دفع كلا بلدينا في السابق إلى إبقاء الآلاف من الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار" قد تبدد.

لكن الواقع هو أن خطط واشنطن وتصرفاتها كانت انتكاسة كبيرة بالنسبة للأمن العالمي. فانتشار هيكل الولايات المتحدة للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف في مختلف أنحاء العالم يغير توازن القوى

الاستراتيجي في ميدان الأسلحة الهجومية، والغرض منه هو ضمان التفوق العسكري السالح للولايات المتحدة على الدول الأخرى، مما يولّد حالة من عدم الاستقرار في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ويثير سباق تسلح بالقذائف النووية ويعرقل مساعي مواصلة نزع السلاح النووي على مراحل.

وحتى بعد إفشال واشنطن لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بذلت روسيا مساعي مستفيضة لتبديد مخاطر اختلال توازن القوى الاستراتيجي الناجم عن بناء الولايات المتحدة قدرات في مجال المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف وعن تنامي هذه القدرات. وبلغت مساعيها درجة عرضنا على الولايات المتحدة أن نرسل إليها معلومات من محطات الرادار التابعة لنا. وطرحنا مبادرة للنصّ على "عدم استهداف" روسيا بمنظومات الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف في صك ملزم قانوناً، وإتاحة نظام مناسب للتحقق من ذلك.

وتهرب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بكل وسيلة ممكنة من الانخراط في مناقشة موضوعية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ثم تذرعا بالوضع في أوكرانيا وأوقفا الحوار الاستراتيجي مع روسيا بقرار انفرادي منهما.

الانسحاب من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى

معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى الموقعة في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987 كانت معاهدة مفتوحة مثلها مثل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وكان من الممكن أن تسهم في صون الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي لسنوات عديدة قادمة. لكن الولايات المتحدة لم تكن لديها أبداً النية بأن تفعل ذلك، حيث سعت إلى أن يكون لها أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار لتختار هي أساليب استخدام القوة ضد البلدان التي ترى واشنطن أنها من الغرماء والخصوم. وبدأت الولايات المتحدة منذ عهد بعيد يعود إلى أواخر تسعينيات القرن العشرين منح نفسها حريات واسعة في تعاملها مع التزاماتها بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، وهو ما نهبت إليه روسيا ودعمته بدلائل ملموسة.

وعلى وجه التحديد، تستعمل الولايات المتحدة منذ عام 1999 القذائف التسيارية المستهدفة ذات الخصائص المماثلة لخصائص القذائف الأرضية المتوسطة والأقصر مدى، مما يتيح إمكانية الحفاظ على القدرات التكنولوجية المناسبة وتطويرها إضافة إلى إتاحتها إمكانية الاستخدام القتالي للقذائف المحظورة بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. وتستخدم الولايات المتحدة منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مركبات جوية غير مأهولة ينطبق عليها تماماً تعريف القذيفة الانسيابية المطلقة من الأرض الوارد في معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، وهو ما يتعارض بشكل صارخ مع أهداف المعاهدة. وفي عام 2003، أنهت الولايات المتحدة فعلياً عمل لجنة التحقق الخاصة بالمعاهدة بقرار انفرادي منها، وهذه اللجنة محفل دأبت فيه روسيا على إثارة المسائل المشار إليها. وأوضحت الولايات المتحدة عدم رغبتها في مواصلة مناقشة ما لدى روسيا من شواغل.

وتقوم الولايات المتحدة منذ عام 2014 بنشر قاذفات عالمية من طراز MK-41 كجزء من منشآت "Aegis Ashore" المقامة في أوروبا، وهي قاذفات يمكنها إطلاق قذائف "توماهوك" الانسيابية المتوسطة المدى.

وقد أعربنا للولايات المتحدة باستمرار عن مخاوفنا إزاء هذه القضايا، لكنها وصفتها بأنها مخاوف "زائفة" ورفضت مناقشتها.

وشنت واشنطن، متجاهلة احتجاجات روسيا، حملة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد روسيا مدّعية أنها انتهكت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. ثم شرعت الولايات المتحدة في التحجج بذلك لإلغاء المعاهدة. حيث صورت الولايات المتحدة المسألة بشكل يعطي الانطباع بأن مدى الناقلات العائدة الروسية الصنع ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه من طراز 9M729 يتجاوز 500 كيلومتر، وهو أمر تحظره معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. ورفضت الولايات المتحدة تلبية طلبنا منها أن تقدم أدلة ملموسة على ذلك، ورفضت أيضا عرضنا بأن نتيح معاينة القذيفة نفسها. ووجهت واشنطن إنذارا نهائيا مُطالباً بتدمير القذائف ومرافق إطلاقها وتوابعها تحت إشراف صارم من الولايات المتحدة.

والجدير بالذكر أن جون بولتون، الذي شغل منصب مستشار الأمن الوطني للرئيس ترامب، أخبر روسيا صراحة بأن توجه الولايات المتحدة إلى الانسحاب من المعاهدة ليس "دعوة للتفاوض" على مصيرها. وقال علنا إن "معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى هي معاهدة من بقايا الحرب الباردة". وركزت الولايات المتحدة على قلقها من تضمّن ترسانات الصين وبلدان أخرى (إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرهما) قذائف أرضية متوسطة المدى وأقصر مدى. وأشار وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو أيضا في تصريحات علنية إلى أن امتلاك الصين وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف أرضية متوسطة المدى وأقصر مدى هو سبب من الأسباب التي تدفع واشنطن إلى التتديد بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى.

وفي 2 آب/أغسطس 2019، انسحبت الولايات المتحدة انفراديا من معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. فتوقّف سريان المعاهدة، ثم كثف البنتاغون وتيرة ما كان جاريا حينئذ من عمليات لتطوير قذائف أرضية متوسطة المدى وأقصر مدى. وبكل نفاق، جاء في البيان الصحفي الرسمي الذي أصدره البيت الأبيض بشأن هذا الموضوع "أن الولايات المتحدة امتثلت بصرامة لالتزاماتها بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى، ولذلك فإن هذه البرامج لا تزال في مراحل مبكرة".

ولكن الواقع هو أن الولايات المتحدة شرعت فور الإلغاء النهائي للمعاهدة في إنجاز اختبارات ميدانية لأسلحة تتدرج ضمن فئات كانت محظورة سابقا بموجب معاهدة القذائف المتوسطة والأقصر مدى وقامت بذلك على نحو واضح فيه استقزاز سافر.

وعلى وجه التحديد، أطلق جيش الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2019 قذيفة انسيابية من طراز "توماهوك" مستعملاً في ذلك قاذفة أرضية من طراز "MK-41" وأصاب هدفا على بعد أكثر من 500 كيلومتر. وأكد ذلك العمل تأكيدا تاما صحة اتهامنا الولايات المتحدة بالانتهاك المباشر لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى حينما كانت لا تزال سارية، حيث نشرت قاذفات من طراز MK-41 على أرض أوروبا كجزء من منظومات "Ashore Aegis" التي يفترض أنها منظومات دفاعية مضادة للقذائف محضة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أجريت تجربة إطلاق لقذيفة تسيارية يفترض أنها مجهزة بمركبة موجهة، وأطلقت هذه القذيفة من قاعدة فاندنبرغ الجوية متجاوزة مسافة 500 كيلومتر. ويُعتقد أن الجهاز

رُكِّبَ باستخدام مكونات قذائف مستهدفة، وهو ما يؤكد صحة أحد المخاوف الروسية التي تجاهلتها الولايات المتحدة لسنوات عديدة.

وفي وقت لاحق، بدأت الولايات المتحدة في اختبار قذائف أرضية لأغراض منظومات متقدمة محددة متوسطة المدى وأقصر مدى. ويتواصل العمل حاليا على مجموعة واسعة من هذه المنظومات. وعكف كبار المسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة على التشديد على ضرورة النشر السريع لقذائف أرضية متوسطة المدى وأقصر مدى في أوروبا ضد روسيا، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وقف نشر القذائف الأرضية متوسطة المدى والأقصر مدى الذي قررت روسيا انفراديا وعلى أعلى مستوى في شباط/فبراير 2019 أن تطبقه، طالما لا توجد أسلحة مماثلة من صنع الولايات المتحدة في المناطق المعنية، لم يُقَابَل أبدا بإجراء يماثل من جانب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وعندما اقترحنا العمل على إنهاء هذه المسألة وإيجاد حلول لتبديد المخاوف المقابلة في هذا الصدد، قيل بغطرسة إن اقترحنا "يفتقر إلى المصادقية".

ولم تصدر استجابة بناءة من الولايات المتحدة إلا بعد أن اقترحنا في نهاية عام 2021 مبادرة لتقديم ضمانات أمنية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية شاملة للقضايا التي تشكل الأسباب الجذرية للتوتر بين روسيا والولايات المتحدة من جهة وبين وروسيا وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، وذلك سعيا إلى أن يُقلل إلى أدنى حد من احتمال نشوب نزاع أوروبي أطلسي وأن يُرسى في المنطقة أمن موثوق به لا يقبل حقا التجزئة ويكون مبينا على أسس جماعية. لكن الولايات المتحدة، مدعومة دعما تاما من حلفائها في حلف شمال الأطلسي، رفضت علنا وبشكل لا لبس فيه العناصر الرئيسية لمبادرة الحزمة الروسية وحاولت استخدام اتفاقها على حوار يركز بشكل ضيق على "ما بعد معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى" كورقة مساومة في المفاوضات التساومية بشأن القضية الأوكرانية.

إضعاف وإلغاء المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها

أثارت سياسة الولايات المتحدة المزعزعة للاستقرار شكوكا أيضا بشأن مصير المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة في 8 نيسان/أبريل 2010. ولهذه المعاهدة أهمية حاسمة في صون الاستقرار الاستراتيجي.

ويرد في بيان وزارة الخارجية الروسية المؤرخ 21 شباط/فبراير 2023 بشأن تعليق هذه المعاهدة، الذي صدر باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة، تقييم مفصل للحالة المخيبة للآمال التي بلغتها هذه المعاهدة نتيجة أعمال الولايات المتحدة الهدامة إزاءها ونتيجة انتهاجها عموما سياسة تسعى إلى إضعاف أمن روسيا إضعافا تاما و "خق" بلدنا سياسيا واقتصاديا.

ووجه الانتباه إلى العوامل السلبية التالية التي تقوض الأداء الكامل للمعاهدة بسبب أعمال الولايات المتحدة:

- سياسة الولايات المتحدة الشديدة العداء الهادفة إلى تقويض الأمن الوطني الروسي وهي سياسة تتعارض مع المبادئ والتفاهات الأساسية المنصوص عليها في ديباجة المعاهدة (مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، والالتزام بالعمل معا "لإقامة علاقة استراتيجية جديدة [بين روسيا والولايات المتحدة] تقوم على أسس الثقة المتبادلة والانفتاح والقدرة على التنبؤ والتعاون")، وبدون هذه المبادئ

والتقاهات لم تكن المعاهدة لتُبرم؛ وقد أحدثت هذه السياسة في الواقع تغييرا جذريا في الظروف مقارنة بالظروف التي كانت قائمة عند إبرام المعاهدة؛

- تجاهل واشنطن لسنوات عديدة الترابط بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاع الاستراتيجي المضاد للقذائف الوارد في ديباجة المعاهدة، وقيام الولايات المتحدة بأعمال تتعارض بوضوح مع ما جاء في الإعلان الذي أصدرته روسيا بشأن الدفاع المضاد للقذائف عندما وقعت المعاهدة وصدقت عليها؛ ويستند ذلك الإعلان إلى التفاهم الوارد في ديباجة المعاهدة ومفاده أن المعاهدة لن تكون فعالة وقابلة للتطبيق إلا في ظروف لا يوجد فيها تكس نوعي ولا كمي لمنظومات الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف؛

- انتهاك واشنطن المباشر لسنوات للأحكام الجوهرية للمعاهدة فيما يتعلق بالحدود الكمية لأسلحة الطرفين، وتجلّى هذا الانتهاك في الحجب غير المشروع ومن جانب واحد لأكثر من 100 سلاح هجومي استراتيجي للولايات المتحدة عن المسألة التي تخولها المعاهدة، حيث أعلنت واشنطن أنها حولت هذه الأسلحة دون إعطاء روسيا فرصة للتحقق بشكل موثوق من نتائج هذا التحويل قياسا إلى شروط المعاهدة (أي تنفيذ الإجراء المنصوص عليه بوضوح في المعاهدة)، أو أنها أعادت تسميتها بحيث لم تعد تنطبق عليها تعاريف المعاهدة؛

- فرض واشنطن قيودا ليست في صالح روسيا أدت إلى تعطيل إمكانية القيام بإجراءات التحقق القاعدية المنصوص عليها في المعاهدة، مما أعاق قدرة روسيا على إجراء عمليات تفتيش على أراضي الولايات المتحدة دون عائق وعلى قدم المساواة، وأعطى الولايات المتحدة وحدها مزايا حاولت تعزيزها كأمر واقع؛

- تقديم واشنطن المساعدة العسكرية التقنية والمعلوماتية والاستخباراتية للنظام العميل في كييف ليشن ضربات على منشآت الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية المعلنة بموجب المعاهدة.

وقد أطلعنا الولايات المتحدة على هذه التقييمات مرارًا وتكرارًا ودعونا واشنطن باستمرار إلى اتخاذ خطوات لتصحيح الوضع مع مراعاة الشواغل التي حددتها روسيا. ولكن بدلا من ذلك، واصلت واشنطن اتخاذ خطوات خبيثة عمدا لتقويض أمن روسيا.

وفي ضوء كل هذه الظروف مجتمعة، خلصت روسيا مُكرهة إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة ارتكبت انتهاكا كبيرا للمعاهدة وهو انتهاك له تأثير حاسم على تحقيق هدف المعاهدة ومقصدها.

وبناء على ذلك، أعلن رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين، في كلمته أمام الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في 21 شباط/فبراير 2023، وقف بلدنا العمل بالمعاهدة.

ومن الممكن الرجوع عن هذا القرار. لكن ذلك سيتطلب من واشنطن إظهار الإرادة السياسية ووقف مساعيها لتقويض الأمن الوطني الروسي، وبذل جهود بحسن نية للتوصل إلى خفض عام للتصعيد وتهئية الظروف لاستئناف أعمال المعاهدة على نحو كامل، وبالتالي ضمان صلاحيتها الكاملة.

الموقف الهذام تجاه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الولايات المتحدة من البلدان التي حال موقفها دون دخول هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ. وفي عام 1999، رفض الكونجرس التصديق على المعاهدة (التي وقعت الولايات المتحدة في 24 أيلول/سبتمبر 1996) بحجة أن هذه الخطوة ضرورية لضمان جدارة الترسانة النووية للبلاد. ولم تتمكن سلطات الولايات المتحدة منذئذ من نيل التصديق على المعاهدة رغم أنها أعربت مرارا وتكرارا عن تأييدها لها.

وغيرت إدارة ترامب جذريا موقف الولايات المتحدة تجاه المعاهدة، حيث تركت هدف إدخالها حيز التنفيذ، بل بلغ بها الأمر أن تعلن عن استعدادها لاستئناف التجارب النووية. ونقض الرئيس بايدن قرار سلفه رسميا إلا أن واشنطن لم تتخذ أي خطوات حتى حينه صوب التصديق على المعاهدة متذرعة بوجود "عقبات جسيمة".

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

لا يختلف نهج واشنطن في هذا الصدد عن نهجها حيال معاهدة حظر التجارب النووية، حيث لم تبد أي عجلة في نيل التصديق على بروتوكولات اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي وقعت الولايات المتحدة. والحالة الوحيدة التي صدقت فيها الولايات المتحدة على بروتوكولات في هذا الصدد هي حالة الاتفاق الأول وهو معاهدة تلاتيلوكو (بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وباستثناء ذلك، لا يبدو على حد علمنا أن مسألة التصديق على بروتوكولات الاتفاقات المماثلة الأخرى (معاهدات بليندابا وراوتونغا وسيميبالاتينسك) أولوية من أولويات واشنطن.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تستمر الولايات المتحدة في القيام بدور هذام في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015، عرقلت ثلاثة وفود غربية، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، اعتماد الوثيقة الختامية. إذ لم يسع هذه الدول القبول بعدم النص في الجزء المتعلق بالشرق الأوسط (الذي صيغ على أساس مقترحات من روسيا) على منح مقدمي قرار عام 1995 الثلاثة - الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - حق النقض فيما يتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (وكان هذا الحق سيخول منع انعقاد المؤتمر إذا لزم الأمر، وهو أمر مهم لإسرائيل).

وفي مؤتمر استعراض المعاهدة العاشر (آب/أغسطس 2022)، قامت الولايات المتحدة بمعوية حلفائها، متذرعة بالوضع في أوكرانيا، بإدخال لغة في الوثيقة الختامية من الواضح أنه لا يمكننا قبولها لكونها معادية لروسيا ولا علاقة لها بأهداف المعاهدة. وسمّ ذلك جو المؤتمر وأجبر الوفد الروسي على منع إصدار تقريره النهائي.

التلاعب بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

من الأمثلة الصارخة على تقويض واشنطن وحلفائها نظام الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أصبحت فعليا كما لو أنها ملكهم الخاص، وأفضى ذلك إلى منح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2018 وظائف "حملية" وهي وظائف تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وإلى تحول هذا الهيكل إلى أداة لخدمة مصالح السياسة الخارجية

للبلدان الغربية. ومن خلال ما يقوم به الحلفاء الأوروبيون الأطلسيون، بالتواطؤ مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بل وبمساعدة مباشرة منها، تُلق أدلة على استخدام دمشق للمزعم لمواد كيميائية سامة ولأدوات حرب كيميائية مكتملة الأركان، وتُشاع تلميحات بأشكال متنوعة حول "قضية سكريبال" وهي قضية الحادث المأساوي الذي تعرض له داوون ستورجس وتشارلي رولي وهما من الرعايا البريطانيين، و "التسميم" المزعم لأكسندر نافالني.

رفض وضع بروتوكول للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية

صاغ في الفترة بين عامي 1995 و 2001 مشروع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بمشاركة مباشرة من خبراء الولايات المتحدة. ونصّ هذا المشروع على الإعلان الإلزامي عن أنشطة معينة ذات طابع بيولوجي، وعلى تدابير للتحقق من الامتثال للاتفاقية، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية والتحقيق في أي انتهاكات للاتفاقية مشتبه فيها، وتدابير لتحسين التعاون والتبادل العلمي والتقني. لكن بعد تولي إدارة جورج بوش الابن السلطة، عمدت الولايات المتحدة انفرادياً، خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق المخصص المكون من خبراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية المعقودة في تموز/يوليه 2001، إلى منع مواصلة العمل على مشروع بروتوكول الاتفاقية. وتعارض واشنطن باستمرار منذئذ وإلى يومنا هذا أي محاولة لاستئناف العمل على بروتوكول ملزم قانوناً ينطوي على آلية فعالة للتحقق من الامتثال للاتفاقية.

الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة

أُثبتت معاهدة السماوات المفتوحة (1 كانون الثاني/يناير 2002 - 18 كانون الأول/ديسمبر 2021) أنها أداة مفيدة في بناء الثقة في المجال العسكري. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انسحبت الولايات المتحدة من هذه المعاهدة متذرعةً بارتكاب الاتحاد الروسي "انتهاكات" لها.

وكانت روسيا مستعدة للموافقة على الإبقاء على المعاهدة بشرط أن تقدم بلدان حلف شمال الأطلسي التي ما تزال أطرافاً في المعاهدة ضمانات بالألا تنقل إلى الدول غير الأطراف (أي الولايات المتحدة) أي معلومات تحصل عليها أثناء طلعات استطلاعية فوق أراضي روسيا، وأن تؤكد إمكانية أن تقوم روسيا دون عوائق بطلعات استطلاعية فوق أراضي الدول المشاركة، بما في ذلك فوق مواقع منشآت الولايات المتحدة على أراضيها الوطنية. ولم تلق جهود روسيا للحفاظ على المعاهدة تجاوباً في واشنطن ولا في عواصم حلفاء الولايات المتحدة.

وفي 27 أيار/مايو 2021، أبلغت وزارة خارجية الولايات المتحدة وزارة الخارجية الروسية رسمياً بأن الولايات المتحدة لا تنوي العودة إلى الانضمام إلى المعاهدة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2021، انسحبت روسيا رسمياً من المعاهدة.

تبخيس معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

وُقعت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في باريس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1990 ودخلت حيز النفاذ في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992. وكانت أداة فعالة وكفؤة بما فيه الكفاية لتعزيز الأمن الأوروبي في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وأتاحت توازناً في القوى بالمستويات المخفضة بين الدول

الأطراف فيها من الحلفين السياسيين العسكريين القائمين، أي الحلف الذي تمثله منظمة معاهدة وارسو وحلف شمال الأطلسي، وحدث من قدرتها على نشر أسلحتها التقليدية على طول خط التماس.

ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وبعد تفشخ منظمة معاهدة وارسو وانحيار الاتحاد السوفياتي والتوسع العدواني لحلف شمال الأطلسي ليصل إلى حدود روسيا تمشيا مع سياسة واشنطن الهادفة إلى أن يصبح العالم أحادي القطب، أصبحت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا معاهدة شديدة التقدم والبعد عن الواقع.

ولتشجيع الدول الغربية على تغيير مواقفها تجاه الأمن الأوروبي، علّق الاتحاد الروسي عمله بالمعاهدة في عام 2007. لكن الدول الغربية المشاركة لم تغير موقفها. وتدهورت حالة الأسلحة التقليدية في أوروبا تدهورا ملحوظا منذ عام 2007. وتسير الولايات المتحدة وحلفاؤها على خط المواجهة العسكرية مع روسيا المحفوف بأشد العواقب مأساوية.

ضوابط التصدير

لقد لاحظنا تكثيف الولايات المتحدة جهودها لجعل معايير التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدام المزدوج متناسبة مع ما ترغب فيه واشنطن. وينصب التركيز على استبدال النظم التقليدية المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات بآليات مرنة جديدة تسمح للولايات المتحدة بتعزيز مصالحها و "قواعدها" وقيودها دون اعتبار لتوافق الآراء ودون التقيد بترتيبات عدم الانتشار.

وبعد فشلها في تخفيف ضوابط التصدير على فئات معينة من المركبات الجوية الثقيلة غير المأهولة في إطار نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، غيرت واشنطن في تموز/يوليه 2020 تشريعاتها الوطنية لإفساح المجال لدخول ما تصنعه من مركبات من هذا النوع إلى السوق العالمية. ويؤكد ذلك استعداد الولايات المتحدة للتراجع عن التزاماتها إذا لم تعد تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية.

وتُسيّس الولايات المتحدة منذ عام 2014 عمل ترتيب فاسنار، متجاهلة التوصيات المتوصل إليها بتوافق الآراء بشأن تجنب تكديس الأسلحة التقليدية بكميات مزعزة للاستقرار، وفرض ضوابط صارمة على إعادة التصدير ونقل منظومات الدفاع الجوي المحمولة وما إلى ذلك. وتسعى واشنطن إلى إعادة تشكيل أنشطة ذلك الترتيب لتناسب مع اهتماماتها الانتهازية، بما في ذلك ممارسة الضغط على البلدان "غير المرغوب فيها"، ووضع حواجز أمام التعاون المشروع في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وتستخدم الولايات المتحدة قوائم المراقبة المندرجة ضمن ترتيب فاسنار كأداة لفرض الجزاءات من جانب واحد، وهو ما يقوض أهداف ومقاصد الترتيب وضوابط التصدير بشكل عام.

وخلال الاستعراض الشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) في عام 2022، سعت الولايات المتحدة دون مبرر إلى توسيع ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بتحويلها إلى هيئة فوق وطنية لرصد سياسات الدول في مجال عدم الانتشار وتخويلها سلطات اقتصادية ووظائف حملية، مما يسمح لها بالخروج بأحكام بشأن عدم امتثال الدول للالتزاماتها. ولولا التهديد باستخدام حق النقض لما أمكن درء هذه التحركات والحفاظ على المبادئ الأساسية لعمل اللجنة في السنوات العشر القادمة.